

البيع في اللغة على المال وزيد على في البيع يعقل بموينا ذله المال بالمال بالراضى بطريق الاستسلاف
ومور الاضطرار ليعبر واصطلاحا ليعال باع الشيء له اسما او اسما له وبعان باع الشيء وبيع مود للاشماله
على الا انواع الا في ذكرها جمع وجوان مايت ناكلها ب نولها لى واحل للبيع وبالسف فان وصله
نعت والفن منها يعون فترسم على ذلك والنول ليعرفه السنن وبالصاع وان لم يصرح ليعلم المبتين
وعبرم وبالمعمول وبوسيت سرعته فان نعلون البقا والمقدرة بتعاطها يدل على ذلك وولينا ذلك
في التعريف وركب الاكباب والعمول او ما دل على ذلك وسرطه ح حيدر القاء ورس العمل والتميز ووجه
المحل كوزن الا المتقوما معدرا للمسلم وحكمه اذ اذ الملك وبموله على التصرف في المحل شرعا
دلا سلك بصرف المسمى في البيع ذلك المصنف لان ذلك التصرف ليس بشرط
مطلقا لئلا يعم عن بيع ما لم يعضه تداء به المصنوع سرعته ودرت عن كوجوب الاستبراء
وبوت السنعه وعمو الوتة ولكن المتعدي اكاره واما ان بطون الصم سرح مدله للكل
فولس والا عرض المسار والها بهلا يعوم نفا دل البيع والعن فابضا نفا دل الحن والمكس والموزون وغيرهما
لان الاستبراء كان في اللول لرضي المصنوع العرف واما سميت اعواضا من الفعل باعما والمال مما يولها
فاسمها مستهيدان واما تصدق سائدين بعد الاستسهاد فولس في حوزة البيع اصغر على السلف لان
واسن المال شرط منه باع الشيء

كتاب البيع
البيع يتعقد بالايجاب والقبول اذ اكانا باللفظ الماتر
واذا اوجب لهذا المعقدين البيع باللفظ باخبار
ان ساقبل في المجلس وان شاء رة وانها قام عن
المجلس قبل القبول بطل الاكباب واذا حصل الاكباب
والقبول لزم البيع ولا خيار لو اضر منها الا من عيب
او عدم زويدة والا عواض المسا والمها لا كما في المع
معدارها بجزء البيع والايمان المطلقة لانها الا
ان تكون مفروفا العذر والصفه وبجزء البيع بتم حال
وموئل اذ اكان الاجل معلوما ومن اطلق لزم البيع
كان على غالب نعد البلد وان كانت التوقد مختلفة
فان السلف عند الاطلاق يرضى الامم وود المتعارف
فالبيع فاسد لان يبين لحدتها وبجزء الطعام

نزلها وان وجدها اكثر من الذرع الذي سناه
لا اله الذرع وحيث في التوت الا انى انر عمار على بطون
والوصف الا لفا بل سيع من البين كاطرا فاكثورا فلهذا داخل لكل التمر
الا انه يفتى لغوات الوصف المذكور يتغير المعقول عليه
سما واولادها يتحمل الرضا مودله
بطل التمر
البيع في اللغة على المال وزيد على في البيع يعقل بموينا ذله المال بالمال بالراضى بطريق الاستسلاف
ومور الاضطرار ليعبر واصطلاحا ليعال باع الشيء له اسما او اسما له وبعان باع الشيء وبيع مود للاشماله
على الا انواع الا في ذكرها جمع وجوان مايت ناكلها ب نولها لى واحل للبيع وبالسف فان وصله
نعت والفن منها يعون فترسم على ذلك والنول ليعرفه السنن وبالصاع وان لم يصرح ليعلم المبتين
وعبرم وبالمعمول وبوسيت سرعته فان نعلون البقا والمقدرة بتعاطها يدل على ذلك وولينا ذلك
في التعريف وركب الاكباب والعمول او ما دل على ذلك وسرطه ح حيدر القاء ورس العمل والتميز ووجه
المحل كوزن الا المتقوما معدرا للمسلم وحكمه اذ اذ الملك وبموله على التصرف في المحل شرعا
دلا سلك بصرف المسمى في البيع ذلك المصنف لان ذلك التصرف ليس بشرط
مطلقا لئلا يعم عن بيع ما لم يعضه تداء به المصنوع سرعته ودرت عن كوجوب الاستبراء
وبوت السنعه وعمو الوتة ولكن المتعدي اكاره واما ان بطون الصم سرح مدله للكل
فولس والا عرض المسار والها بهلا يعوم نفا دل البيع والعن فابضا نفا دل الحن والمكس والموزون وغيرهما
لان الاستبراء كان في اللول لرضي المصنوع العرف واما سميت اعواضا من الفعل باعما والمال مما يولها
فاسمها مستهيدان واما تصدق سائدين بعد الاستسهاد فولس في حوزة البيع اصغر على السلف لان
واسن المال شرط منه باع الشيء

واجب من كماله او مجازفة او انا يعينه للعرف
مقدان او بوزن مجعينه للعرف مقدان ومن باع

البيع يتعقد بالايجاب والقبول اذ اكانا باللفظ الماتر
واذا اوجب لهذا المعقدين البيع باللفظ باخبار
ان ساقبل في المجلس وان شاء رة وانها قام عن
المجلس قبل القبول بطل الاكباب واذا حصل الاكباب
والقبول لزم البيع ولا خيار لو اضر منها الا من عيب
او عدم زويدة والا عواض المسا والمها لا كما في المع
معدارها بجزء البيع والايمان المطلقة لانها الا
ان تكون مفروفا العذر والصفه وبجزء البيع بتم حال
وموئل اذ اكان الاجل معلوما ومن اطلق لزم البيع
كان على غالب نعد البلد وان كانت التوقد مختلفة
فان السلف عند الاطلاق يرضى الامم وود المتعارف
فالبيع فاسد لان يبين لحدتها وبجزء الطعام

نزلها وان وجدها اكثر من الذرع الذي سناه
لا اله الذرع وحيث في التوت الا انى انر عمار على بطون
والوصف الا لفا بل سيع من البين كاطرا فاكثورا فلهذا داخل لكل التمر
الا انه يفتى لغوات الوصف المذكور يتغير المعقول عليه
سما واولادها يتحمل الرضا مودله
بطل التمر
البيع في اللغة على المال وزيد على في البيع يعقل بموينا ذله المال بالمال بالراضى بطريق الاستسلاف
ومور الاضطرار ليعبر واصطلاحا ليعال باع الشيء له اسما او اسما له وبعان باع الشيء وبيع مود للاشماله
على الا انواع الا في ذكرها جمع وجوان مايت ناكلها ب نولها لى واحل للبيع وبالسف فان وصله
نعت والفن منها يعون فترسم على ذلك والنول ليعرفه السنن وبالصاع وان لم يصرح ليعلم المبتين
وعبرم وبالمعمول وبوسيت سرعته فان نعلون البقا والمقدرة بتعاطها يدل على ذلك وولينا ذلك
في التعريف وركب الاكباب والعمول او ما دل على ذلك وسرطه ح حيدر القاء ورس العمل والتميز ووجه
المحل كوزن الا المتقوما معدرا للمسلم وحكمه اذ اذ الملك وبموله على التصرف في المحل شرعا
دلا سلك بصرف المسمى في البيع ذلك المصنف لان ذلك التصرف ليس بشرط
مطلقا لئلا يعم عن بيع ما لم يعضه تداء به المصنوع سرعته ودرت عن كوجوب الاستبراء
وبوت السنعه وعمو الوتة ولكن المتعدي اكاره واما ان بطون الصم سرح مدله للكل
فولس والا عرض المسار والها بهلا يعوم نفا دل البيع والعن فابضا نفا دل الحن والمكس والموزون وغيرهما
لان الاستبراء كان في اللول لرضي المصنوع العرف واما سميت اعواضا من الفعل باعما والمال مما يولها
فاسمها مستهيدان واما تصدق سائدين بعد الاستسهاد فولس في حوزة البيع اصغر على السلف لان
واسن المال شرط منه باع الشيء